

تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19- الفترة (2016-2020)

Evaluation of the financial performance of the National Social Insurance Fund for wage workers, in the light of the Covid-19 pandemic. Period (2016-2020)

شهبوب أمينة¹

¹مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة-

الجزائر، - chehboub.amina@cu-tipaza.dz

الاستلام: 2022-07-15 القبول: 2022-10-01

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تقييم الاداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء خلال فترة (2016-2020). بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستعملة في التحليل المالي. ومن ثم إعطاء صورة عن وضعيتها المالية، التي تساعد في اتخاذ القرارات، وتحقيق الأهداف. وبالتالي تحقيق مستوى أداء جيد.

توصلت الدراسة الى أن الصندوق متوازن ماليا، لكن عرف تراجع بسبب جائحة كوفيد-19- كما أن الصندوق يتحمل مصاريف يمكن التخلي عنها، وعليه الأخذ بنقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

كلمات مفتاحية: الأداء المالي، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، كوفيد-19-، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي.

تصنيفات JEL: G21، G32، G52

Abstract:

This article aims to evaluate the financial performance of the National Social Insurance Fund for wage-workers during the period (2016-2020). Based on financial balance indicators and financial ratios used in financial analysis. And then give a picture of its financial situation, which helps to make decisions, and achieve the most. Thus achieve a good performance level.

The study found that the fund was financially balanced, but was reduced by the Covid-19 pandemic. The Fund also incurs expenses that can be abandoned, and must take on strengths and address weaknesses.

Keywords: Financial Performance; National Fund for Social Insurance for Wage Workers; Covid-19; Financial Ratios; Financial Balance Indicators.
JEL Classification Codes : G52 ، G32 ، G21

المؤلف المراسل: شهبوب أمينة، الإيميل: chehboub.amina@cu-tipaza.dz

1. مقدمة:

يعتبر الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ركيزة نظام التأمينات الاجتماعية بالجزائر. والذي يهدف لحماية العمال وعائلاتهم من الاخطار المحتملة التعرض لها، وفي ظل الظروف الراهنة عرق النظام العديد من التقلبات. وبعد فرض الدولة لإجراءات استثنائية جراء جائحة كوفيد-19، هذه الإجراءات التي كان لها شأن في التأثير على أهداف ووضعية الصندوق وأدائه المالي. يمثل الأداء المالي نقطة انطلاقا لوضع الخطط المستقبلية وتشخيصا للحالة، أو وظيفة المالية في المؤسسة خلال دورتها للاستغلال. حيث تسعى كل مؤسسة الى تحسين أدائها المالي من خلال تحليل وضعيتها المالية. ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، الطريقة الأكثر استعمالا في توفير مؤشرات مالية والتنبؤ بنتائج الأعمال خلال الفترات المستقبلية، اضافة الى استخراج نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح ما هو سلبي بها، والمحافظة على ما هو ايجابي.

ومما سبق يمكن طرح التساؤل الاتي: ما دور مؤشرات التوازن والنسب المالية

في تقييم الأداء المالي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء؟

فرضية الدراسة: استخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية من شأنه أن يساهم في زيادة فعالية الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

أهداف البحث: يهدف البحث الى التعرف على الأداء المالي لنظام الضمان الاجتماعي الجزائري من خلال التطرق للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء. وتحليل وضعيته المالية خلال فترة (2016-2020)، ومحاولة معرفة تأثير جائحة كوفيد-19 على اختلال توازن الصندوق.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء. والأداء المالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى استعمال أسلوب التحليل لعرض وتحليل التقارير المالية الخادمة للدراسة. وفي إطار الاجابة على الاشكالية تم تقسيم الورقة البحثية الى 3 محاور، تطرقنا في المحور الأول الى عموميات حول الصندوق الوطني للتأمينات

الاجتماعية للعمال الأجراء، اما المحور الثاني فركزنا على الإطار المفاهيمي للأداء المالي. وأخيرا المحور الثالث عالجنا فيه دراسة الوضعية المالية للصندوق خلال فترة (2016-2020).

2. عموميات حول الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

تتميز هيئات الضمان الاجتماعي بكونها مرافق عامة ذات طابع اجتماعي يتم تسيرها ذاتيا من طرف المنسقين والمنتفعين منها نظرا للطابع التضامني والتشاركي والتعاوني الذي يميز الهيئات عن باقي المرافق العمومية الأخرى من جهة ولضمان مراقبة جميع الأطراف الفعالة لإدارته (خاصة في الجانب المالي) والمشاركة في تنظيمهما جهة أخرى، ولعل أهم هذه الهيئات هو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

1.2 التعريف بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:

يعتبر الصندوق تابع لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يديرها مجلس إدارة خاضعة لوصاية الوزارة.

1.1.2 تأسيس الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:

أنشئ سنة 1963 و يعد الهيئة المجسدة للنظام العام المتعلق بالضمان الاجتماعي بالجزائر والمكلف بتوفير خدمات التأمينات الاجتماعية لأكثر من 20 مليون مؤمن مستفيد(قوي، 2012، صفحة 135). وحسبالمادة 49 من قانون 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية المؤرخ في 12 يناير 1988 هي عبارة عن مؤسسة مستقلة، عمومية ذات طابع خدماتي تابعة لكل من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تنشط في المجال الخدماتي وبالخصوص التأمين، فهي مجهزة بشخصية معنوية أي ذات تمويل من الإشتراكات، وطابع تسيري خصوصي ومؤسسة غير قابلة للإفلاس، والتي تعتبر الإطار القانوني لصندوق الضمان الاجتماعي المسؤولة عن إدارة نظام الضمان الاجتماعي بكامله.

2.2 تنظيم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:

يتولى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،تسييرالأداءات العينية و النقدية للتأمينات الاجتماعية و حوادث العمل والأمراض المهنية.وكذلك تسيير الأداءات العائلية.

1.2.2 التغطية التي يقدمها الصندوق:

يغطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى 04 فروع وهي: (بن دهمه، 2015، صفحة 183)

- **التأمين على المرض:** يحق للعمال التعويضات المختلفة المتعلقة بالمرض للمؤمنين وذويهم، ويمكنهم الاستفادة من العلاجات دون مقابل وذلك تبعا للاتفاقيات المبرمة بين الضمان الاجتماعي وممثلي الأطباء، الصيدليات، المؤسسات العلاجية وعمال سلك الشبه طبي.
- **التأمين على الأمومة:** تشمل الأداءات العينية كفالة المصاريف المترتبة على الحمل والوضع وتبعاته حيث يغطي كل المصاريف الطبية، مصاريف الإقامة بالمستشفى للأم والطفل المولود .
- **التأمين على العجز:** هذا التأمين يضمن للعامل معاشا للعجز حيث يعطي للمنخرط الذي يتعذر عليه القيام بأي نشاط سواء جزئيا أو كليا. فمثلا عند وفاة المستفيد من معاش العجز يحول الى معاش لفائدة ذوي الحقوق، وفي سن التقاعد يحول معاش العجز الى معاش التقاعد.
- **التأمين على الوفاة:** يهدف الى افادة ذوي حقوق المؤمن المتوفي من منحة تعرف بمنحة الوفاة.
- بالإضافة إلى ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية والنقديات العائلية.

2.1.2 الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء بالأرقام:

لدراسة وضعية عمل وأداءات الصندوق الوطني للتقاعد كان لابد من معرفة عدد المؤمنین اجتماعيا ونفقات الصندوق حسب كل فرع من الفروع.

-**توزيع المؤمنین اجتماعيا:** يعد الصندوق من المؤسسات القوية بقدرتها وهذا راجعلاختلاف مستفيديها وتنوعهم، فمستفيديها حاليا مكونين من 840385 مؤمن اجتماعي موزعون كالآتي:

الجدول 1: جدول يوضح توزيع المؤمنین اجتماعيا

المجموع	العمال الغير أجراء	العمال المشبهون بالأجاء	العمال الأجاء
840385	318 927	4 955	517 003

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فئة المؤمنین لهم اجتماعيا الأجاء هي الأكبر بتعداد 517003 شخصا وهذا راجع اساسا لكون هذه الفئة ذات أجر ملزمة بموجب قوانين بتأمين اجتماعيا على المخاطر المنصوص عليها في الاتفاقية رقم 10 للمنظمة

العالمية للعمل بالنسبة للعمال الأجراء. ثم فئة العمال الغير أجراء وهذا لضمان الحماية الكاملة للعاملين لدى مختلف المستخدمين الخواص. واخيرا العمال المشبهين بالأجراء الذي بلغ تعدادهم 4955 وهذا راجع اساسا لتذبذب دخلهم.

-أداءات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لسنة 2020:

تعتبر نفقات الاداءات هي اساس دفع المؤمنين لهم اجتماعيا للاشتراكات، وبالتالي يسعى الصندوق من خلال الاشتراكات المدفوعة تغطية معظم الأداءات المقدمة داخل الحماية الاجتماعية كذلك احتمال ارتفاعها، ومن خلال الوثائق الداخلية للصندوق تمكنا من معرفة نفقات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 2: جدول يوضح نفقات الصندوق سنة 2020

النفقات	المبالغ (دج)
نفقات المرض	63.831.205.45
نفقات الامومة	155.115.027
نفقات المتقاعدين	339.779.798
نفقات الوفاة	421.336.371

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

من خلال الجدول اعلاه الموضح للأداءات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء سنة 2020 نلاحظ أن نفقات أداءات المرض تحتل المرتبة الأولى في قائمة النفقات، حيث تشمل نفقات المرض كل من تكاليف الاجراءات الطبية وتكاليف الصيدلانية والعلاوات وغيرها من تكاليف الطبية وهي مرتفعة لكون سنة 2020 شهدت جائحة كوفيد-19 التي كانت في أوج رواجها وبالتالي أثرة وبشكل مباشر على نفقات المرض وخاصة منها النفقات الصيدلانية.

3. الإطار المفاهيمي للأداء المالي

يعتبر الأداء المالي الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها المؤسسات، ومدى قدرتها على انجاز أهدافها المالية، ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية من أجل اعطاء صورة حقيقة عن نقاط الضعف والقوة كما تواجه المؤسسات مجموعة من الصعوبات التي تؤثر على أدائها والذي يستلزم البحث عن مصادرها وتحليلها واتخاذ الإجراءات للحد منها.

1.3 مفهوم الأداء المالي:

يعد الأداء المالي من المصطلحات المتنوعة التعريف والمعنى، كونه مرتبط بنشاطات مختلفة سواء مالية أو غير مالية.

1.1.3 تعريف الأداء المالي:

اختلف تعريف الأداء المالي باختلاف مكانته في الشركة ومن أهم التعريفات نذكر: * يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة. (دادن و كماسي، 2015، صفحة 304)

* كما يقصد بالأداء المالي تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة، تمتد إلى مدى متوسط بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستمرار في مستوى الأداء. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 60)

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وارباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة. (دادن ع، 2006، الصفحات 41-42)

2.1.3 أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي فيما يلي: (جمعة، 2000، صفحة 42)

- متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعتها.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات.
- المساعدة في فهم البيانات المالية.

2.3 مؤشرات تقييم الأداء المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس الاستقرار المالي، ومن بين أساليب التحقق من ذلك مؤشرات تقييم الأداء.

1.2.3 تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعد في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها نذكر:

- **رأس المال العامل FR:** يعرف رأس المال العامل بأنه "عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعد على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي. (Piget, 2005, p. 89)

ويتم حساب كالاتي: (عدون، 1988، الصفحات 46-47)

***طريقة الحساب من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي / الدائم = طوارد الدائمة - الأصول الثابتة

***طريقة الحساب من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي / الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

وهناك أنواع أخرى للرأس المال العامل يتم حسابها كما يلي:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون الأجنبية

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي: (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 83)

* **رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$:** يشير هذا الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

* رأس المال العامل الصافي معدوم $FR=0$: في هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الأموال الثابتة فقط، أي أن الأصول الثابتة تساوي الى الموارد الدائمة ،وهو ما يسمى بالتوازن الأمثل.

* رأس المال العامل الصافي سالب $FR<0$: ومعناه أن المؤسسة عجزت عن تمويل أو تغطية باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

- **الاحتياج في رأس المال العامل BFR** : حيث يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الأمثل ،اي جزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي.وهو مؤشر مكمل لرأس المال العامل،حيث ان الارتفاع في رأس المال العامل من سنة لأخرى لا يؤدي بضرورة الى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل(بن عمر، نصير، و نذير، 2018، صفحة 169)ويمكن حسابه كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-النقدية)-(الديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

- **الخزينة**:يمكن تعريف خزينة المؤسسة على انها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل(عدون، 1988، صفحة 51):

الخزينة=رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل
الخزينة=القنه الحاهظة-السلفات المصروفة

هناك ثلاث حالات ممكنة للخزينة نذكرها: (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة

(53)

* **الخزينة صفرية**: تعتبر هذه الحالة المثلى التي تحقق التوازن المالي للمؤسسة، وتكون بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

* **الخزينة موجبة**: ومعناه أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة،وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

* **الخزينة سالبة**: وهنا رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل فتكون المؤسسة بحاجة لتغطية هذه الاحتياجات من أجل استمرار نشاطها.

2.2.3 تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

إن تقييم الأداء بالنسب المالية من أكثر اساليب التحليل شيوعا في التقييم وذلك لما يوفر من عدد كبير من المؤشرات المالية نذكرها كالآتي:

- **نسب التمويل**: تساعد هذه النسب في دراسة وتحليل مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة يمكن التطرق إلى أهم النسب فيما يلي:

الجدول 3: نسب التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسب التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول غير جارية	تعبر هذه النسبة على مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير جارية.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول غير جارية	تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لاستخداماتها الثابتة بأموالها الخاصة وتبين حجم القروض طويلة الاجال التي تحتاجها المؤسسة لتوفير الأمان للمؤسسة.

المصدر: (قمور و حميد، 2017، صفحة 22)

- **نسب السيولة:** الغرض من نسب السيولة هو الوقوف على مدى قدرة الأصول الجارية للمؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية من اجل التمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية،ولتفادي الوقوع في أزمة سيولة.ومن أهم هذه النسب:

الجدول 4: نسب السيولة

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	تظهر درجة تغطية الاصول الجارية للخصم الجارية،كلما زادت عن 1 دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الاجال
نسبة السيولة المختصرة	الأصول الجارية- المخزونات/الخصوم الجارية	تبين مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء الى المخزون
نسبة السيولة الجاهزة/الفورية	النقدية الجاهزة/الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة فقط.

المصدر: (بومصباح، 2021، صفحة 227)

- **نسب المردودية:** تساعد عملية حساب نسب المردودية في معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح خلال نشاطها كالاتي:

الجدول 5: نسب المردودية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية المالية	نتيجة الصافية/الأموال الخاصة	يقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح انطلاقا من امول الشركاء
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة/مجموع الأصول	ويقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من اموال القروض.

المصدر: (بومصباح، 2021، صفحة 229)

-نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية خلال نشاطها وايضا نسب المديونية تقيس مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على اموالها الخاصة واموال الغير،اي درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة،ومن بين اهم هذه النسب:

الجدول 6: نسب المديونية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة المديونية العامة	الديون/الأموال الدائمة $\times 100$	تسمح هذه النسبة بالحصول على المزيد من القروض كلما كانت أقل من 1
نسبة المديونية طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل/الأموال الخاصة $\times 100$	تدل على مدى اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل في التمويل ويجب أن تكون أقل من 1
نسبة المديونية قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل/الأموال الخاصة $\times 100$	مدى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويلها وكلما كانت أقل من 1 معناه لا تعتمد المؤسسة بشكل كبير على ديون قصيرة والعكس صحيح
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /الأموال الدائمة $\times 100$	تشير هذه النسبة الى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة بحيث إذا كانت:أقل من 1 تتمتع باستقلالية مالية، وإذا كان أكبر من 1 لا تتمتع باستقلالية مالية.
نسبة القدرة على الوفاء بالتزامات	مجموع الديون/مجموع الأصول $\times 100$	تبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية. ويجب أن تكون هذه النسبة اكبر او تساوي 0.5 حتى تستطيع مواجهة ديونها.

المصدر: (بومصباح، 2021، صفحة 229)

نسب النشاط: تعد هذه النسب تكملة لنسب الاخرى، تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ونذكر اهم هذه النسب:

الجدول 7: نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
مدة دوران البضائع	متوسط مخزون البضائع/تكلفة شراء البضائع المباعة $\times 360$	تعبر عن المدة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.
معدل دوران الموردين	الموردون والحسابات المماثلة/المشتريات السنوية خارج الرسم $\times 360$	تمثل فترة تحصيل التي تمكنها المؤسسة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين
معدل دوران	الزبائن وحسابات المماثلة	تمثل الفترة التي تمنحها المؤسسة

الزبائن	رقم الاعمال السنوي خارج الرسم×360	للزبائن من أجل تسديد مستحقاتهم ويجب أن تكون أكبر من مدة تحصيل الموردين.
---------	--------------------------------------	---

المصدر: (بن عمر، نصير، و نذير، 2018، صفحة 174)

4.دراسة الوضعية المالية للصندوق الوطني للعمال الأجراء خلال الفترة 2016-2020

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاق من جهة، وبمدى إمكانياتها على خلق عوائد مالية تساعد في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء والاستمرار وذلك باستخدام المعلومات المتحصل عليها من نشاط المؤسسة. ولتقييم أداء الصندوق وكذلك قياس مدى استعداد الصندوق في مواجهة التزاماته، عند حلول آجال استحقاقه. وقدرته على تحقيق مردودية مناسبة تساعد، على القيام بنشاطه وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيته المالية وذلك بالإعتماد على أهم النسب والمؤشرات المالية إضافة إلى استخدام المعلومات المالية المتاحة خلال الفترة (2016-2020).

1.4 دراسة الهيكل المالي وجدول حساب النتائج للصندوق خلال فترة(2016-2020):

1.1.4 الهيكل المالي للصندوق:

كما هو معروف فإن الميزانية المالية تتكون من جانبين أساسيين هما الأصول والخصوم، فالأصول تشمل استخدام الموارد المالية التي يحصل عليها الصندوق، أما الخصوم فتمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف الصندوق يتم ترتيب هذه الأخيرة تبعا لمبدئ ترتيب الأصول حسب درجة السيولة و كذا ترتيب الخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى الاعتماد على المعلومات المستمدة من الصندوق حيث يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

الجدول 8: الميزانية المالية المختصرة للصندوق (جانب الأصول) خلال الفترة (2016-2020)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول الثابتة	10.959.839.28	10.579.629.02	987.155.264	962.777.028	91.639.115
مجموع الاصول الثابتة	10.959.839.28	10.579.629.02	987.155.264	962.777.028	91.639.115
الأصول المتداولة	230.623.69	124.736.97	14.135.071	13.163.884	74.530.820
قيم الإستغلال	312.725.878.47	322.742.051.3	340.185.019.3	348.538.194.98	370.000.000.00
قيم خارج الاستغلال	176.171.899.83	224.541.964.4	283.915.115.8	419.908.079.87	481.464.125.38
خزينة الأصول					

شهبوب أمينة

		8	7		
851.671.578.4	768.577.913.6	624.241.485.9	547.408.752.7	489.128.401.9	مجموع الأصول المتداولة
6	9	1	5	9	
860.835.489.6	778.205.683.9	634.113.038.5	557.988.381.7	500.088.241.2	مجموع الأصول
1	7	5	1	7	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

من خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للصندوق خلال الفترة الممتدة (2016-2020) ، نلاحظ وبشكل عام أن المؤسسة تعرف إنخفاض و إستقرار نسبي في الأصول الثابتة و قيم الإستغلال خلال الفترة المدروسة. حيث تلاحظ تغيرات بسيطة في العنصرين، أما فيما يخص القيم الغير جاهزة فلها وزن معتبر في تركيبة الأصول حيث حققت سنة 2016 نسبة 62.53% ثم إنخفضت نسبتها خلال الفترة لتصل سنة 2020 إلى 42.99%، وهذا دليل على تحويل جزء منها لنقدية جاهزة.

كما نلاحظ أن القيم الجاهزة هي الأخرى لها وزن معتبر في تركيبة الأصول حيث حققت سنة 2016 نسبة 35.20% لترتفع نسبتها خلال الفترة المدروسة لتصل سنة 2020 إلى 55.93% وهذا راجع اساسا جائحة كوفيد-19- حيث ارتفعت الأداءات المدفوعة وخاصة منها المتعلقة بالمرض والتي تحتاج الى سيولة سريعة وأنية.

الجدول 9: الميزانية المالية المختصرة للصندوق (جانب الخصوم) خلال الفترة (2016-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
43.952.536.3	334.037.002.5	240.793.874.		153.861.400.5	الموارد الدائمة:
73	2	25	188.836.093.88	7	الأموال الخاصة:
34.286.233.7	328.768.947.0	322.071.388.	303.616.937.97	294.209.741.7	ديون طويلة الأجل:
95	8	91		0	
78.238.770.1	662.805.949.6	562.865.263.	492.453.031.85	448.071.142.2	مجموع الموارد الدائمة
68	0	16		7	
78.447.787.	115.399.734.3	712.477.540	65.535.349.93	52.020.098.98	الخصوم المتداولة:
39	6				ديون قصيرة الأجل:
78.447.787.	115.839.973.4	712.477.540	65.535.349.93	52.020.098.98	مجموع الأموال المتداولة
39	36				
86.083.548.9	77.820.568.39	63.411.303.8	55.798.838.171	50.008.824.12	مجموع الخصوم
61	7	55		7	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للصندوق خلال الفترة (2020-2016)، نلاحظ أن المؤسسة حافظت على نسبة الأموال الخاصة مع تغيرات طفيفة في السنوات الثلاث الأولى، ثم شهدت إرتفاع محسوس حيث إنتقلت سنة 2018 من 32,09 % إلى 41,01% ليستمر في الإرتفاع سنة 2020 حيث وصل إلى 51,07%. أما فيما يخص الديون طويلة ومتوسطة الأجل فنلاحظ ان لها وزن معتبر في تركيبة الخصوم حيث وصلت سنة 2016 إلى 58.03%، كما شهدت إنخفاض في

هذه الديون مع مرور السنوات بمعدل قدر حوالي 4,5% لكل سنة أما الديون قصيرة الأجل فنلاحظ أن ليس لها وزن معتبر وأن نسبتها ضئيلة وضعيفة ومتذبذبة حيث سجلت أعلى نسبة لها 11.11% سنة 2018 وأدنى نسبة لها 9.11% سنة 2020.

2.4 تحليل الوضعية المالية للصندوق باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

نعتمد في تحليل التوازن المالي للصندوق مؤشرات التوازن المالي وهي رأس المال العام، إحتياجات رأس المال العامل، رصيد الخزينة.

1.2.4 رأس المال العامل للصندوق للفترة (2016-2020):

يمكن تلخيص نتائج حساب رأس المال العامل للصندوق كما يلي:

الجدول 10: رأس المال العامل الدائم للصندوق

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد	44.807.114.227	49.245.303.185	56.286.526.316	66.280.594.96	782.387.701.68
الدائمة (1)	10.959.839.28	10.579.629.02	987.155.264	0	916.391.115
الأصول				962.777.028	
الثابتة (2)					
رأس المال	43.711.130.299	48.187.340.283	55.299.371.052	65.317.817.93	77.322.379.053
العامل الدائم				2	
(1)-(2)					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة الوحدة (دج)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الدائم للصندوق خلال الفترة المدروسة كان موجب ويتزايد بوتيرة موجبة من سنة لأخرى ما يدل على أن المؤسسة تغطي جميع الأصول الثابتة التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديها. وأن المؤسسة في توازن مالي مريح لكن مبالغ فيه، أي وجود فائض في السيولة على المدى القصير. مما يعبر عن قدرة الصندوق على الفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عن تاريخ الاستحقاق، الا ان ذلك له تأثير سلبي على مردودية الصندوق.

2.2.4 إحتياجات رأس المال العامل للصندوق للفترة (2016-2020):

بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الميزانية المالية نستطيع تحديد

إحتياجات رأس المال العامل للصندوق وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 11: إحتياجات رأس المال العامل الدائم للصندوق

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول					
المتداولة-					
النقدية	312.956.502.06	322.866.788.28	340.326.370.03	348.669.833.82	370.207.453.08
الجاهزة (1)					
الديون قصيرة	52.020.098.98	65.535.349.93	71.247.775.40	115.399.734.36	78.447.787.93
الأجل-سلفات					
المصرفية (2)					

29.175.966.515	23.327.009.946	26.907.859.463	25.733.143.835	26.093.940.318	احتياجات رأس المال العامل (1)-(2)
----------------	----------------	----------------	----------------	----------------	-----------------------------------

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة الواحدة (دج)

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور إحتياجات رأس المال العامل للصندوق موجب طوال الفترة المدروسة يدل على وجود إحتياجات فعلية على المؤسسة تغطيتها وتمويلها من خلال الفائض المحقق في رأي المال العامل الدائم، لكنه عرف إستقرار نسبي خلال الفترة (2016-2017-2018) وليعرف إنخفاض سنة 2019 حيث قدر 233.270.099.46 دج بسبب ارتفاع نفقات جائحة كورونا ولكنه عرف إرتفاع سنة 2020 قدر بـ 291.759.665.15 دج.

3.2.4 خزينة الصندوق للفترة (2016-2020):

تظهر وضعية الخزينة للصندوق خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول

التالي:

الجدول 12: خزينة الصندوق

2020	2019	2018	2017	2016	البيانات
77.322.379.053	65.317.817.932	55.299.371.052	48.187.340.283	43.711.130.299	رأس المال العامل (1)
29.175.966.15	233.270.099.46	269.078.594.63	273.314.3835	260.939.403.18	احتياجات رأس المال العامل (2)
481.464.125.38	419.908.079.86	283.915.115.89	224.541.964.48	17.392.302.508	الخبزينة (1)-(2)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة الواحدة (دج)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن رصيد الخزينة للصندوق خلال الفترة المدروسة (2016-2020) موجبة ومتزايدة ما يدل على وجود إستقرار وتوازن مالي بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل من جهة أخرى. وبما أن رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات رأس المال العامل وهذا يستلزم إلى أن الخزينة في حالة فائض أي موجبة بحيث قادرة على تغطية الإحتياجات الأقل من سنة. وهي في توازن مالي لكن مبالغ فيه، وذلك حسب الأرقام و النتائج التي حققها ولذلك ينبغي أن يستعمل هذا الفائض في تسديد ديونها أو تحويله إلى إستثمارات.

3.4 تحليل الوضعية المالية للصندوق باستخدام النسب المالية:

تتميز المؤسسة محل الدراسة بكونها مؤسسة ذات طابع اجتماعي وبالتالي تختلف عن المؤسسات التجارية والاقتصادية في بعض الاهداف، وعليه فإننا سنقوم

بعرض بعض النسب التي تتماشى مع الطابع القانوني والاجتماعي والتي تخدم مسير المؤسسة.

1.3.4 نسب التمويل للصندوق خلال الفترة (2016-2020):

من خلال الجدول الاتي نعرض مقدار نسب التمويل:

الجدول 13: نسب التمويل للصندوق

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	40.88	46.54	57.01	68.84	85.37
نسبة التمويل الخاص	14.03	17.84	24.39	34.69	47.96

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 خلال الفترة المدروسة ما يدل على أن الأصول الثابتة التي يمتلكها الصندوق يقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان كبير جدا الذي يعبر عن فائض تغطيه الأصول الثابتة الذي يمول به الأصول المتداولة للصندوق بالصندوق.

أما فيما يخص التمويل الخاص للصندوق فالنسبة أكبر من 1 طوال الفترة المدروسة ما يدل على أن الأصول الثابتة التي يمتلكها الصندوق يستطيع تمويلها عن طريق الأموال الخاصة مع وجود هامش أمان بحيث تتراوح ما بين 14 و 48 خلال الفترة المدروسة.

2.3.4 نسب السيولة للصندوق خلال الفترة (2016-2020):

سنقوم بدراسة نسب سيولة الأصول المتداولة خلال هذه الفترة والجدول التالي

يوضح 3 من أنواع من النسب:

الجدول 14: نسب السيولة للصندوق

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
نسب السيولة العامة	0.940	0.835	0.575	0.589	0.1085
نسب السيولة المختصرة	0.940	0.835	0.575	0.889	0.1085
نسب السيولة الفورية	0.338	0.342	0.261	0.322	0.613

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

هذه النسبة تقوم بقياس قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته قصية الأجل (خصوم متداولة) وبما لديه من نقديه وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة الأجل حيث لوحظ من خلال الجدول أعلاه عموما النسب السيولة المالية

العامة خلال الفترة المدروسة مرتفعة حيث تتراوح بين 94.0% و 108.5% وهذا يعني أن الجزء ضئيل جدا من الأصول المتداولة ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل. وبالتالي للصندوق هامش أمان أي له القدرة على التسديد ومن أجل التدقيق أكثر في مكونات الأصول المتداولة حول التمويل الدائم، قمنا بحساب السيولة المختصرة حيث تتراوح بين 57.5% و 108.5% وهي مرتفعة و نفس قيم السيولة العامة أي جزء من الأموال الدائمة بدون إستغلال.

بهدف التعرف على جاهزية السيولة لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل للصندوق بالإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفه تطرقنا إلى نسبة السيولة الفورية حيث وجدناها مرتفعة وتراوح بين 26.1% و 61.3 % أي أن الصندوق في حالة جيدة ويستطيع تسديد إلتزاماته قصيرة الأجل.

3.3.4 نسب المديونية للصندوق خلال الفترة (2016-2020):

يمكن عرض لاهم نسب المديونية التي تحتاجها الجهات المعنية كما يلي:

الجدول 15: نسب المديونية للصندوق

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الاستقلالية المالية	0.30	0.33	0.37	0.42	0.51
نسبة القابلية لتسديد/القدرة على الوفاء بالتزاماتها	0.69	0.66	0.62	0.57	0.48
نسبة المديونية العامة	2.25	1.95	1.63	1.32	0.95
نسبة المديونية طويلة الأجل	1.91	1.60	1.33	0.98	0.78
نسبة المديونية قصيرة الأجل	0.33	0.34	0.29	0.34	0.17

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

بالنسبة للإستقلالية المالية للصندوق خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح ما بين 30% و 51% وهي متوسطة مقارنة مع النسب المعيارية 50 % ما يدل على أن المؤسسة ليست بحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية لتمويل إستثماراتها. أما نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي يمنحها الصندوق لزبائنه بما يزيد من ثقتهم التي يمنحوها له، حيث كلما كانت ضئيلة زاد من ارتياح دائنيها اتجاه الصندوق ولكن خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن نسبة قابلية التسديد مرتفعة على النسبة المعيارية حيث بلغت 69 % خلال سنة 2016 ولكن عرفت تراجعا خلال السنوات

الأخرى حيث حققت سنة 2020 نسبة 48% أي تراجع بنسبه 20%. وهذا راجع الى تزايد نفقات اداءات التأمينات الاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-19. أما فيما يخص المديونية العامة للصندوق التي تعبر عن مقارنة أموال الإستدانة مع الأموال الخاصة كانت بنسب كبيرة طوال الفترة المدروسة حيث تراوحت بين 95% و 25.5% حيث بلغت أقصى قيمه لها سنه 2016 بحوالي 25.5% وبدأت بالإنخفاض لتصل الى 95% سنه 2020 وهذا راجع الى الزيادة المعتبرة في نسبة الأموال الخاصة ومن أجل التدقيق أكثر في تركيبة ديون المؤسسة قمنا بدراسة كل من نسبة المديونية طويلة ومتوسطة و قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة فمن خلال حساب نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل تتراوح بين 78% و 19.1% حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2016 ب 19.1% هذا راجع إلى إنخفاض قيمة الأموال الخاصة التي تعتبر صغيرة مقارنة بالديون طويلة الاجل وذلك في الفترة (2016-2017-2018) أما في السنة (2019-2020) سجلت إنخفاض معتبر وهذا راجع إلى الزيادة المعتبرة في الأموال الخاصة وإنخفاض الديون طويلة ومتوسطة الأجل. أما نسبة المديونية قصيرة الأجل تستعمل للتفصيل أكثر في تركيبة المديونية العامة للصندوق وفي حالة الصندوق وخلال الفترة المدروسة نجدها تتراوح بين 17% و 33% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع نسب ديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى الأموال الخاصة.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا المقال في شقيه النظري والتطبيقي فإننا قمنا بمعالجة التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، من خلال استعمال أدوات التحليل المالي وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية أنشطته. لذا حاولنا اولا اعطاء لمحة موجزة عن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وعن الأداء المالي وكيفية تقييمه. ثم قمنا بالتطرق للجانب التطبيقي لغرض التشخيص المالي للصندوق بهدف تحديد وضعيته قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، وهو ما يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف للصندوق.

ومن بين ما نستخلصه من هذه الدراسة ما يلي:

- المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير.
- إرتفاع إحتياجات رأس المال العامل بسبب نفقات التأمينات الاجتماعية المتعلقة بجائحة كوفيد-19-

- تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي. وهو ما قد يسبب لها عجز مالي في حال حدوث اخطار خارجة عن ارادتها.
- يعتمد الصندوق على التسبيقات المصرفية في خزينة الخصوم وهي مكلفة وتتحمل عليها المؤسسة تكلفة اضافية.
- رصيد الميزانية موجب ومتزايد، ولكن لا يمكن القول بأن المؤسسة متوازنة ماليا لان التقارير المالية لا تظهر حقيقة المبالغ المالية الفعلية في رصيد الصندوق من خلفها التي تحت التسوية او في المنازعات.
- بناءا على ما ثم ذكره في النتائج توصلنا إلى وضع الإقتراحات التي من الممكن أن تساعد المؤسسة في تحسين إدارة الخزينة والتي تتمثل فيما يلي:
- إستعمال أساليب حديثة التي تساعد في تحديد المستوى الأمثل لسيولة النقدية.
- تخفيض في إحتياج رأس المال العامل ومصاريف المستخدمين.
- المتابعة الفعالة لموازنة الخزينة وأخذ الإنحرافات بعين الإعتبار من أجل التعديل والتصحيح.

6. قائمة المراجع:

- Piget, P. (2005). *La gestion financière*. Paris: Editions Economica.
- السعيد فرحات جمعة. (2000). *الاداء المالية لمنظمات الأعمال*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي* (الإصدار 2). عمان: دار وائل للنشر.
- بوحنية قوي. (جوان، 2012). *التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالجزائر. دفاثر السياسة والقانون*، 130-150.
- صافية بومصباح. (ديسمبر، 2021). *تقييم الاداء المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس*. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 8(2)، 213-235.
- عبد الغني دادن. (2006). *قراءة في الاداء المالي والقيمة الاقتصادية*. مجلة الباحث، 4(4)، 38-60.
- عبد الغني دادن، و محمد أمين كماسي. (2015). *الاداء المالي من منظور المحاكاة المالية. المؤتمر الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات* (الصفحات 300-318). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

- محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، و غانية نذير. (جانفي، 2018). تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2010-2013. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 69، 1.
- مريم قمور، و لمياء حميد. (2017). دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة الشركة الافريقية للزجاج. جيجل: مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وادارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي.
- ناصر دادي عدون. (1988). تقنيات مراقبة/التسيير (المجلد 1). الجزائر: دار المحمدية العامة.
- هوارية بن دهمة. (2015). الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي (وكالة تلمسان). تلمسان: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد.